8

الخيـانـة

في الغرفة/ 391/ من مبنى توماس دي. لامبروز الفيدرالي ومبنى المحكمة القائم وسط مدينة يانغستاون في أوهايو، أدرك بن ين يانغ وابنته سالي كم كانا يشعران بالوحدة. يانغ وابنته كانا أول من يمثل أمام محكمة الولاية الأمريكية لمحاكمتهما بتهمة انتهاك قانون الجاسوسية الاقتصادية في نيسان/ أبريل 1999. الوحيدان اللذان كانا يقتلان الوقت داخل حرم محكمة أونرابل بيتر سي. ايكونومس بانتظار اختيار هيئة المحلفين، كانا محاطين بمحاميهما: نانسي لوك وإيريك دوبلبير من مؤسسة ريد سميث شو آند ماكلي المكلفتين بالدفاع عن بي. واي. يانغ، ومحامي الدفاع رالف كاسكاريلا الذي ظل بمثابة صوت سالي في المحكمة. إلى يمينهما وعلى الجانب الآخر، كانت تجلس جهة الادعاء ـ مارك زويلينغر ومديره المسؤول ديفيد إي. غرين وَ رودولفو أورجاليس، محامي الحكومة المكلف بالتعامل مع ڤيكتور لي؛ شاهد الولاية الرئيسي. وكان القاضي بيترسي. إيكونومس وهو رجل دمث الأخلاق متوسط العمر اقترب من التقاعد، هو من يدير الجلسة.

وكان الوالد يانغ وابنته قد طلبا من العائلة والأصدقاء التنحي بعيداً عن المحاكمة طالما أن الحكومة لم تضمن عدم اعتقال آخرين لهم صلة

بهذه القضية. «كان هنالك أشخاص آخرون في الشركة معنيون بهذه القضية» يقول زويلينغر.

«قلنا لهم إن زوجة بي. واي. يانغ لا علاقة لها بالقضية؛ لن نتهمها إذا ما أتت، وبوسع ابنته الأخرى أيضاً أن تدخل الولايات المتحدة دون أن تخشى الاعتقال؛ إلا أننا لن نقدم نفس الضمانات لموظفين آخرين من الشركة بمن فيهم زوج سالي». كان باستطاعتهم نزع أجهزة المراقبة المقيتة المربوطة إلى كواحلهم على الأقل أثناء سير المحاكمة.

ولم يكن مبنى المحكمة في يانغستاون يشع ببريق الأبهة والعظمة كباقي المباني الفيدرالية البديعة فائقة الجمال والمكسوة بالرخام. ولا يمتلك تلك الهالة المعمارية لبناء قديم. فهو مصمم بشكل يوحي بالنظافة. إنه ريفي في مظهره وإيحاءاته، ذو أرضيات حجرية بيضاء مرقطة بالأسود ومصقولة إلى حد اللمعان، يزينه الزجاج والكروم والخشب الأسود الفاخر. وللوصول إلى قاعة محكمة إيكونومس كان على يانغ وابنته المرور عبر جهاز كاشف عند المدخل الأمامي ومن ثم ركوب المصعد إلى الطابق الثالث فالولوج عبر الأبواب المزدوجة إلى داخل المحكمة التي كانت قد غصت بفريق على شاكلة آقيري دينيسون، فريق من خبراء القانون والوكلاء الشخصيين والمحامين والمدراء أو ما تطلق عليهم لوك بسخرية «شلة الفول السوداني».

كانت الجدران مغطاة بنفس نوع الخشب المستعمل في صناعة الأبواب، ولم يكن هنالك أية نوافذ لدخول أشعة الشمس. كان القاضي محاطاً من الخلف بعلمين أمريكيين على هيئة إطار. وكان على الجدار وراءه شعار نحاسي دائري للولايات المتحدة بارتفاع قدمين. إذا ما أخذت

كل هذه المظاهر بعين الاعتبار، إضافة إلى وجود يانغ وابنته الآسيويين الوحيدين (والجاسوسين المتهمين الوحيدين) في الغرفة، لأدركت بأنهما كانا متوغلين عميقاً في أرض عدوة.

إلى جانب الصفة المهمة لقاضٍ مكلف بأول قضية جاسوسية اقتصادية تشهدها البلاد، كان بيتر إيكونوموس ـ الجالس على كنبة من الجلد الأسود عالية الظهر ومرتفعة فوق مستوى الغرفة ـ في مزاج ـ جيد. لم يكن متعمقاً في فهمه للقانون وحسب، بل كان لديه شغف وهيام ممزوجٌ بقدرة على الحكم على الأشياء بطريقة حصيفة وصائبة، كانت له طريقته في التعامل مع الناس. كان يعتمد خلال سير المحاكمة على الظُرف والفكاهة الشعبية لقتل الضجر وتخفيف التوتر والتواصل مع هيئة المحلفين.

ورغم أنه القاضي الوحيد الذي يعمل في محكمة مؤلفة من غرفة واحدة، فقد استقطب انتباه تلك الجماعة النزقة من المشتغلين بالقانون المتجمعين أمامه.

مع انقضاء ساعات النهار بتثاقل واستيضاح أعضاء هيئة المحلفين، المتوقعين، قام يانغ بتدوين ملاحظاته، غالباً بالتعاون مع لوك، في الوقت الذي كانت تجلس فيه سالي بهدوء متحررة من أي انفعال. منذ أشهر مضت، ومن خلال مكالمة هاتفية مراقبة من قبل مكتب التحقيقات، كانت قد أخبرت صديقها السابق فيكتور لي أن أمريكا هي أعظم بلد في العالم إلا أنها فقدت ذلك الإحساس الآن.

أما لوك ودوبلبيير فقد واجها الكثير من المعوقات القانونية بعد لقائهما بالسجين يانغ في كليڤلاند وتولي قضيته. كان قد مضى سبعة أشهر

منذ تقديم لي طلب الالتماس بشكل رسمي والذي يتعلق بتهمة الخداع والتحايل من خلال الاتصالات الهاتفية، فاعترف بأنه كان قد سرق أسراراً تجارية لصالح شركة فوربيلارز ووافق على الشهادة والانتقال لمصلحة جهة الادعاء. في هذه الأثناء كانت جهة الادعاء وشركة آڤيري تواجهان جهة الدفاع وتنافسانها على الوصول إلى المواد التي زعم لي بأنه كان قد سرقها لمصلحة فور بيلارز.

وبما أنها قضية عصية على العلم، فقد كان على جهة الدفاع استبقاء خبراء قادرين على شرح وتفسير القرائن والقضايا المتعلقة بها وعلى الإدلاء بشهاداتهم أثناء المحاكمة إذا ما رغب يانغ وابنته في تقديم دفاع أثناء سير المحاكمة. ولكن قبل التعاقد مع هؤلاء الخبراء، كانوا بحاجة إلى استعراض القرائن والمواد التي تم استخدامها في العمليات الاحتيالية وكذلك الصيغ التركيبية والرسائل التي زعم أنها انتقلت من يد إلى يد. لم تكن الحكومة، مع ذلك، لتسلِّم الاكتشاف ما لم تتمكن الأطراف الثلاثة من إبرام اتفاق يضمن عدم تعاقد جهة الدفاع مع مستشارين أو خبراء سبق لهم العمل مع إحدى الشركات المنافسة لآڤيري. وتم ذلك بناءً على طلب آڤيري بهدف حماية ملكيتها الفكرية، على حد زعم الشركة. ولكن كانت آڤيري شركة لها شأنها في عالم صناعة الغراء إلى درجة أن كل عضو من أعضاء جهة الدفاع تقريباً، سبق له أن عمل مع آڤيري، أو كان حالياً مستخدماً من قبلها أو سبق له أن تعامل مع أحد منافسيها. وفي النهاية، كان الدفاع سيفشل في العثور على خبير في المواد اللاصقة يحوز موافقة آڤيري.

لكن التحرك الاستراتيجي الكبير لجهة الدفاع في مرحلة ما قبل

المحاكمة قد تمثل في قلب الأمور لتصبح ضد آڤيري في موقع آخر وفي مكان آخر من العالم. فقبل عدة أشهر من بدء المحاكمة أعلنت فوربيلارز عن قضية بقيمة 262 مليون دولار مرفوعة ضد شركة آڤيري دينيسون في محاكم الصين وتايوان. ولم تكد مراسلة صحيفة أكرون بيكون جورنال التي تدعى ميلاني باين تنشر هذا الخبر في صدر مقالتها الصادرة بتاريخ 6 كانون الثاني 1999، حتى كانت حرب الدعاوى القانونية والقضايا الجنائية بين آڤيري دينيسون كوربوريشن ومنافسها التايواني فوربيلارز انتربرايزز كومباني ليمتد قد انتقلت من كليڤلاند إلى الصين.

وفي حيثيات الدعوى، اتهمت فوربيلارز الشركة الأمريكية الصانعة للمواد اللاصقة بالخداع والتدليس زاعمة بأن آڤيري كانت قد استخدمت المعلومات المستقاة من محادثات مشروعها المشترك لاختراق الحواجز نحو أسواق الصين وإقامة مصنعها الخاص بها في كوين شان في الصين سنة 1994. وبالنتيجة، كانت فوربيلارز تسعى إلى اتخاذ إجراء إداري Administrative relief ضد آڤيري التي وصلت إلى أسرار تجارية بطرق احتيالية ودخلت في منافسة غير شريفة. وبالنسبة إلى لوك، فقد كانت «الشركتان تناقشان مشروعاً مشتركاً محتملاً من 1987 وحتى 1994». وأضافت بأن شركة آڤيري دينيسون قد قامت، خلال المفاوضات، بتصوير آلات فوربيلارز الخاصة واستخدمت المعلومات لافتتاح مصنع المواد اللاصقة الخاص بها في الصين: «أعتقد أن القضية هي «الدخول إلى آسيا» وهي المهمة الجسيمة بالنسبة لأية شركة» كما تقول لوك. «أظن بأن فوربيلارز قد أخذت على حين غرة من قبل شركة أمريكية».

وكما هو متوقع، فقد لجأت آڤيري إلى الحيطة والحذر. «في أحسن

الأحوال يمكن أن نصنِّف هذه القضية على أنها محاولة مفضوحة لصرف الانتباه عن السلوك الإجرامي لشركة فوربيلارز بالذات» كما علَّق ستيفن فينك، أحد عملاء الشركة الصحافيين قائلاً. ووصف مزاعم فوربيلارز على أنها «مجردة من أية قيم... وفكرة أن تكون آڤيري دينيسون قد دخلت في محادثات حول مشروع مشترك مع فوربيلارز أو أية شركة أخرى، هي فكرة غير قابلة للتصديق». وزعم قائلاً إن مناقشات كهذه تستغرق شهوراً وليس سنوات. لقد اعترف فينك بأن آڤيري كانت قد أقامت منشأة تصنيعية للمواد اللاصقة في الصين سنة 1995 واستمرت في إنفاق موارد ضخمة لإقامة مكاتب مبيعات في مدن صينية أخرى. «لكن هذه العمليات»، حسب قوله، «لا علاقة لها بمزاعم فوربيلارز على الإطلاق. في الوقت الذي نقلت فيه الشركتان الصانعتان للأشرطة اللاصقة صراعهما إلى أرض قارة جديدة، كان زويلينغر يعمل على إعداد اتفاق حول طلب التماس توافق عليه جهة الدفاع، يتضمن شروطاً تضمن بأن المتنافسين الأجنبيين سيفكران طويلاً قبل استهداف شركة أمريكية أخرى. وحسب اعتقاده فإن يانغ وابنته قد غيَّرا رأييهما في ما يتعلق باتفاق ما. لقد كان واثقاً تمام الثقة، من أنه قد سبق لهم إبرام صفقة في أيلول أوعز بموجبها إلى مكتبه بإلغاء إحدى جلسات المحاكمة.

«افترضنا أن القضية ستُحل من خلال الالتماس»، يقول زويلينغر: «قالوا إن موكليهم لم يستوعبوا الصفقة أبداً، ولا الملابسات التي قد تنطوي عليها بالنسبة للمحاكمة المدنية، وعندما قاموا بشرح القضية لهم، لم يكونوا راغبين في القيام بذلك» وكانت لوك تلقي باللائمة وبشدة على محامي بي. واي. يانغ السابق لعجزه عن التواصل مع موكله.

وتقول لوك إنهما لم يوافقا أبداً على التقدم بطلب التماس إلا أن محاميهما قد فعل. «تلقينا عدة عروض من هيئة الادعاء وكان علينا شرح كل منها على حدة. كان واضحاً أن أحداً لم يقم بشرحها لهم سلفاً. ولم يكن لديهما أدنى فكرة عما كانت تعنيه كلمة التماس».

وبصفته أحد أعضاء هيئة جرائم الكومبيوتر والملكية الفكرية التابعة لوزارة العدل التي تقع على مسافة عدة مبان من وزارة العدل في واشنطن دي. سي ـ كان زويلينغر يسعى للانتهاء من هذه القضية بأسرع ما يمكن. ومع ارتفاع عدد الهجمات من قبل المتسللين إلى شبكة الكومبيوتر بهدف الحصول على معلومات سرية، فقد أوكلت إلى زويلينغر وزملائه مهمة إقامة دعاوىٰ (قضائية) ضد العشرات إن لم يكن المئات من اختصاصيي ومجرمي شبكات الانترنت. وخلال الأشهر التي سبقت محاكمة آڤيري وفوربيلارز كان زويلينغر قد ساعد في التحقيقات المتعلقة بقرصان الانترنت الاسرائيلي اليهودي تينيبوم الملقب «بالمحلل» والذي كان قد اعتقل من قبل السلطات الإسرائيلية بطلب من وزارة العدل نظراً لقيامه باختراق أنظمة الكومبيوتر العكسرية الأمريكية. وقام القسم الذي كان يعمل فيه بفتح تحقيق بالانتهاك الذي ذاع صيته، لموقع صحيفة نيويورك تايمز على شبكة الانترنت من قبل عصابة تدعى «هاكينغ فورغيرليز» والتي أرغمت نيويورك تايمز على إغلاق موقعها على الشبكة لمدة تسع ساعات بعد أن تمكن القراصنة من استبدال محتوى موقع النيويورك تايمز بصفحة من تصميمهم.

وهنالك أيضاً الاختراق الالكتروني لأحد أقمار البث التلفزيوني في كاليفورنيا، وسرقة برامج عسكرية لم يتم تصنيفها كبرامج ذات مضمون

أمني عن شبكة الانترنت من إحدى شبكات الكومبيوتر العسكرية. وقد شارك زويلينغر مؤخراً في التحقيق في الهجمات الكومبيوترية DOS التي أدت إلى توقف الخدمة في شباط من سنة 2000 عندما جرى إبطاء مواقع تجارة الكترونية عملاقة مثل أمازون، إي. باي، سي. ان. ان وَ ياهو إلى درجة التوقف الكامل من قبل شياطين الكومبيوتر الأشرار.

وبعد مضي شهرين على الموجة الأولى من الهجمات، أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي عن اعتقال أحد المتهمين في شن هجوم فاشل على شبكة سي. إن. إن وهو أحد قراصنة التزوير. وكل يوم تقريباً كان زويلينغر يقضيه في تحقيقاته كان يظهر لص آخر من لصوص الكومبيوتر.

ونظراً لكونه غارقاً بالقضايا حتى أذنيه، فقد كان زويلينغر يعمد بشكل دائم إلى إعادة ترتيب الشروط في التماس يانغ وإرسالها إلى فريق الدفاع. وكان هناك شرط واحد رفض زويلينغر الإذعان له وهو أنه ينبغي على يانغ قضاء فترة حكمه داخل السجن. وكان ومديره المسؤول غرين قد وافقا على أنه إذا لم يدخل يانغ السجن، فسيعتبر هذا النوع من السلوك ثمناً مشروعاً للقيام بالعمل التجاري.

ولعل لوك كانت أكثر انشغالاً من زويلينغر، فكانت تنتقل من قضية إلى أخرى، تتجادل شخصياً مع المدعي العام المستقل كين ستار في واشنطن دي. سي. فمرة تحضر مرافعات قضية بي. واي. يانغ في يانغستاون ومرة تطير إلى ڤرجينيا، في ما تطلق عليه «بالقضايا الصاروخية»، وهكذا دواليك. وقد رفضت لوك مجرد مناقشة أية ترتيبات، بما في ذلك فترة حكم يانغ، لانشغالها بذلك العدد الكبير من القضايا المتميزة المنتظر البت في أمرها من قبل المحكمة.

كلما ازدادت محاولات لوك وزويلينغر في ما يتعلق بالاستئناف، كلما ازدادا تمسكاً وتشبثاً بمواقفهما وازدادت وتيرة محادثاتهما حدة، وبالتالي ازدادا كرهاً لبعضهما البعض، وأدَّى ذلك إلى حصول ثورات غضب بذيئة بين المحامين داخل قاعة المحكمة وخارجها خلال الأسابيع القليلة التي تلت.

قبل اختيار هيئة المحلفين لمحاكمة نيسان/ أبريل 1999 أخذ القاضي في الاعتبار بعض الاقتراحات الرئيسية. فقد جاهدت، في البدء، جهة الدفاع في القول إنه لم يكن ينبغي لتلك العملية أن تحدث أبداً، وبما أن لي لم يقم بأي شيء حيال الخطة الشرق آسيوية فقد تم القبض عليه وهو يختلس النظر إليها. (وزعم لي أنه كان قد قرأها إلا أنه لم يقم أبداً بطباعة نسخ عنها أو بتسريب محتوياتها إلى يانغ).

إضافة إلى ذلك، قامت جهة الدفاع باتهام الحكومة بالاعتماد على دليل مطعون بصحته في العملية الاحتيالية ضد يانغ في كليڤلاند، وهو براءة اختراع لشركة آڤيري على مادة اعتقد يانغ أنها ربما كانت له. وكانت الخطة الآسيوية المزيفة تصنِّف شركة فوربيلارز بالأحرف الطباعية الكبيرة كموظف يتصيَّد هدفاً كان قد زحف بنفسه إلى ميدان معركته مع شركة آڤيري ضد العالِم الشاب جان غو. في نظر يانغ، كانت المادة لا تقاوم؛ إنها بالتأكيد كذلك بما أنها قد صممت لتكون على هذا النحو من قبل آڤيري دينيسون. وأفاد الدفاع بأن يانغ وابنته قد تم الايقاع بهما.

وتساءل الدفاع عن تعامل الحكومة مع الدليل بما أن القواعد والأصول المثبتة للوصول إلى هذا الدليل قد تم انتهاكها. لقد استغرق الأمر من لي ما يزيد على الأسبوع لتسليم كل التسجيلات إلى بارثولوميو

وأسبوعين آخرين في محاولة منه للتحايل في تسليم قصاصات الورق الممهورة بعبارة «سري للغاية» والتي كان يانغ قد قصَّها بسكين في فندق ويست ليك. لقد احتفظ بتلك القصاصات في الحقيبة التي كان يحملها باستمرار. هذا ولم يقم أي من عملاء المكتب بإزعاج لي وتفتيش منزله. لو أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قام بذلك لكان قد اكتشف منذ وقت مبكر بأن لي كان قد زوَّر الدليل في محاولة عديمة الجدوى منه لحماية يانغ.

وما سبب إزعاجاً أكبر لجهة الدفاع هو أن شركة آڤيري كانت قد أعطت لي شاهد الحكومة الرئيسي المبرر للكذب. لو لم يكن الأمر كذلك لكانت شركة آڤيري قد زجَّت باسمه في قضية تكلف عدة ملايين من الدولارات ضد شركة فوربيلارز، ولكان بوسع الحكومة أن تزج به في السجن. «وهكذا جربنا تقديم اقتراح قبيل المحاكمة نقول فيه إنهم قاموا برشوته لأنه من غير المسموح تقديم قرينة ترى آڤيري أنها قابلة للاعتراض عليها، فكيف يمكن له أن يشهد بشرف ونزاهة إذاً؟». قالت لوك متسائلة.

على الرغم من أن القاضي إيكونومس لم يكن موافقاً تمام الموافقة على رغبات جهة الدفاع، إلا أنه تمكن من التوصل إلى حل فريد من نوعه. بما أنه لم يكن واثقاً من نزاهة الشهادة التي أدلىٰ بها لي، آخذاً الظروف بعين الاعتبار، فقد أفسح المجال أمام الدفاع للوصول إليه قبل إجراء المحاكمة. فإذا ما عمد إلى تغيير الشهادة التي أدلى بها على منصة المحكمة، فستتمكن، عندئذٍ، جهة الدفاع من النيل منه. سيكون ذلك عوناً هائلاً (وتوفيراً للوقت) يساعدهم في إعداد قضيتهم. تقول لوك:

«سمح لنا القاضي بأخذ إفادة من شاهد الحكومة الرئيسي والتي لم يُسمع بها من قبل».

إيكونومس منح هيئة الادعاء أيضاً عدداً من الانتصارات المشهودة المبكرة. ففي محاولة منه للإبقاء على نطاق المحاكم ضمن الحدود التي يمكن التحكم، عمد إلى منع الدفاع من فرصة إثارة موضوع المشروع المشترك والذي يشكل جزءاً رئيسياً من خطتهم. تقول لوك بتذمر: «لم أكن أظن بأنه لن يكون باستطاعتي التطرق إلى حديث عن معلومات مبرِّئة وذات صلة بالقضية. كان العمل من دون المعلومات حول المشروع المشترك بمثابة عرضك على أحدهم الحلقة الأخيرة فقط من أحداث نزاع طويل الأمد».

واعتمد أيضاً على عدة اقتراحات تتعلق بترجمات وثائق المحكمة حول العملية الاحتيالية والرسائل الموجهة من قبل لي إلى شركة فوربيلارز، وقد حذَّر من أن كلمات مثل «جاسوس» و«جاسوسية» لا يمكن استخدامها خلال سير المحاكمة. إلا أن عدم استماع أعضاء هيئة المحلفين لهذه الكلمات القذرة لم يكن ليمنعهم من قراءتها على الصفحة الأولى لإحدى صحف يانغستاون المحلية. وبالنتيجة، فقد تم استبعاد أولئك من عضوية هيئة المحلفين. وغادر آخرون لأسباب شخصية. لقد بدأت هيئة المحلفين بالتقلص أكثر فأكثر عندما سأل الادعاء المحلفين المحتملين عن قدرتهم على أن يكونوا نزيهين وموضوعيين في مقاضاتهم للآسيويين.

هنالك حالات قد يربح فيها محامي الدفاع إحدى القضايا أو يخسرها قبل أن ينطق بكلمة واحدة أمام هيئة المحلفين. إن حكم البراءة

الذي جرى النطق به في قضية أو. جيه. سيمبسون يدين بالكثير لتغيير مكان إقامة المحامية من منطقة للبيض متشددة في مسألة تطبيق القوانين إلى مدينة لوس انجلوس، أكثر مما يدين به لأية براعة قضائية مفترضة من جانب محامي سيمبسون. إنه يفيد في كلتا الحالتين.

واجه محامو يانغ هيئة محلفين قريبة بمفاهيمها من مفاهيم جهة الادعاء التي كان أعضاؤها من البيض المحافظين ذوي الياقات الزرقاء. «بما أن لدينا موكّلاً من الأقليات، فقد طالبنا بمحلفين من الأقليات»، كما تقول لوك. ولكن لم تكن هيئة المحلفين تضم سوى عدد ضئيل للغاية من أبناء الأقليات ليتم الاختيار من بينهم. وآلت هيئة المحلفين إلى خمسة أعضاء رجال فقط (ثلاثة منهم من السود) وسبع نساء (إحداهن سوداء). فكان هناك أسماء مثل: ويليامز، بايدوس وَماك فارلاند؛ دونلاب وفيليب؛ مايفتر، سيمكو، هارتل وَبراكوس؛ ماسون، لوكاس وَكومز. لقد كان هؤلاء الرجال والنساء الاثنا عشر الذين لم تقع عينا أحد منهم مطلقاً على بي. واي. يانغ من قبل، هم من سيقرر مصيره.

كانت دعوى الولاية ضد شركة فوربيلارز تستند بشكل أساسي إلى شيئين هما ڤيكتور لي وشريط الڤيديو عن عملية الفندق. كان لدى محامو الادعاء اعتراف موقّع من أحد المتهمين وهو ڤيكتور لي الذي ورّط جماعته من المتآمرين والمتعاونين معه. لقد احتفظ بسجلات دقيقة، وتمكنت الحكومة بمساعدته من إعادة ترتيب سلسلة الأحداث التي كانت، حسب اعتقادهم، تمثل جاسوسية اقتصادية. وكان بحوزتهم أيضاً شريط ڤيديو ومحلفين. وكانوا يعرفون أن أمامهم جريمة وليس مجرد شهادة أحد

الشهود. إذا كانت الصورة تساوي ألفاً من الكلمات، فما بالك بشريط الڤيديو؟ لعله يساوي الفرق بين الحرية والاعتقال.

ولكن لم يُظهر شريط الڤيديو الذي كانوا يحتفظون به يانغ وهو يقتطع قصاصات «سري للغاية» و«للاستخدام الداخلي فقط» ما يشكل انتهاكاً واضحاً لقانون الجاسوسية الاقتصادية كما فسرته محكمة استئناف الدائرة الثالثة وحسب، بل أظهر التصميم على سرقة أسرار تجارية. كان الشريط يحتوي على محادثة قد تفضي إلى الإدانة. يذكّر بي. واي. يانغ لي بأن يكون متكتماً، بعد الذي حصل في قضية تاكسول، مشيراً إلى أنه كان يعلم بأن ما يقوم به هو عمل خاطئ. وختم يانغ بإضافة مشكلة قانونية بالتوجه إلى لي قائلاً: «يمكنك أن تجمع أو تحصل على بعض النماذج الجديدة أو التوجهات الجديدة في البحث أياً كان منتج الغد، علينا السعي لتطويره في وقت مبكر... لسنا بحاجة إلى نسخ الأشياء؛ بوسعنا تعديلها».

لقد كانت العثرة القضائية المثالية. فقد توقف محامو الادعاء عند عقبة الكاميرا، وبعد أن ضللتهم كلماتهم وأفعالهم بالذات، بات قصدهم واضحاً بالنسبة لأولئك الذين سيقررون خطيئتهم. «الدليل في هذه القضية قاطع»، كما قال لي كولدويل مدير آڤيري. «لقد وقع الدكتور لي اعترافاً من أجل بيتر». ولكن حيث شهدت الحكومة نصراً قوياً مثيراً، فقد شهد الدفاع سلوكاً قضائياً سيئاً. إنها قضية تعج بالثغرات. وكانت لوك ودوبلبير قد عملا كمحاميي ادعاء. كانا يعرفان كيف يستغلان نقاط الضعف في قضية الحكومة. قام أعضاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بنشر التحقيق. لم

يكن هنالك أي انتهاك للقواعد المتبعة بالنسبة للوصول إلى الدليل. وكان الأمر قد استغرق لي أسبوعين لتسليم كافة سجلاته للعميل بارثولوميو وأسبوعين إضافيين لإعطائه القصاصات الورقية الممهورة بعبارة «سري للغاية» من عملية الفندق. وكانت لوك ودوبلبير قد شرعا بالظن أن مكتب التحقيقات كان يساند مكتب اللاأهلية الفيدرالي Federal Bureau of Incompetence كانا يعرفان أن بإمكانهما الطعن بأقوال لي. كانت لوك ستعلق معظم نقاشاتها المفتوحة على فكرة أن ڤيكتور لي كان كاذباً وأنه قام بتلفيق تهم ضد يانغ وابنته مقابل عقوبة مخففة بتهمة الرشوة. ولعل أكثر النقاط قوة في جانب الدفاع هو أن معظم نشاطات لي المشمولة بمجموعة التهم المتعلقة بالاحتيال من خلال الرسائل البريدية والاتصالات الهاتفية كانت قد تمت قبل صدور قانون الجاسوسية الاقتصادية وكانت أيضاً قد تجاوزت قانون التقادم الذي يسقط حق رفع الدعوى بسبع سنوات.

ويقول دوبلبير إن قيام الادعاء بتوجيه تهمة غسيل الأموال ليانغ وابنته، وهي تهمة تدرج ضمن تهم الجريمة المنظمة وتجار المخدرات، إنما هو أمر منافٍ للمنطق، حسب اعتقاده. وقد زعمت الحكومة أن دفع يانغ المال إلى لي عن طريق زوجة أخيه إنما يعد عملية غسيل أموال. وإذا كان لا بدّ من متهم بغسيل الأموال فهو لي. كانت الحكومة تقوم بتكديس التهم. وهذا أمر يبدو مضحكاً وسيبين أن الحكومة غير جدية إلى أبعد الحدود. إن تهمة غسيل الأموال لوحدها تنطوي على عقوبة سجن تصل إلى عشرين سنة. أما في ما يتعلق بالتهمتين بموجب قانون الجاسوسية الاقتصادية، فقد أكد الدفاع أن الغاية الأساسية من القانون هي الحؤول دون وقوع أسرار التكنولوجيا المتطورة ذات الصبغة العسكرية في أيدي

حكومات أجنبية، وليس منع مساعدة شركة تسعى إلى الحصول على أفضلية في سوق الغراء.

كانت لوك ودوبلبيير يعتقدان أن بوسعهما إسقاط معظم التهم قبل انتهاء المحاكمة. وكان القاضي قد سبق وأظهر تعاطفاً مع محنتهما في مقارعة شركة تجارية في مدينة تجارية. لقد أفسح المجال أمام جهة الدفاع للوصول إلى لي بشهادة خطية مقرونة بقسم. كما أزاح أولئك المحلفين الذين كان يخشى أن تكون سمعتهم قد تلطخت في مقالة نشرت في إحدى الصحف؛ تصرّف قلَّ أن يقدم عليه القضاة الحريصون على تطبيق القوانين بحذافيرها. وكان قد أمر آڤيري بإزالة أحد الأعلام الأمريكية من شريط ڤيديو كانت قد أعدته لتظهر كيفية صنع إحدى الرقاقات اللاصقة.

من الواضح أنه كان راغباً، بل تواقاً لأن يكون مبدعاً بالطريقة المناسبة. لولا قضية الڤيديو لما كانت الحكومة قد كلفت نفسها برفع الدعوى ومتابعتها. ويعترف زويلينغر رغم رفضه التخمين، بأنه لو لم يتم ضبط يانغ وابنته من خلال الكاميرا، لما وجدت قضية ينطبق عليها قانون الجاسوسية الاقتصادية. لقد كان موعد محاكمة يانغ وابنته، ربيع 1999، موعداً مثيراً بالنسبة لأمريكا. كان اقتصاد التكنولوجيا الجديد ينطلق بزخم وقوة وكان يتم تسجيل أرقام جديدة بشكل يومي تقريباً على مؤشر ناسداك. كان عدد أبناء أمريكا الشمالية الذين دخلوا مجال السايبرسبيس يقترب من المائة مليون. كان معدل الجريمة متدنياً ونسبة البطالة منخفضة جداً في بعض الأماكن، إلى درجة أن طهاة سمك الفراي في مطاعم الوجبات السريعة في بعض مدن الغرب الأوسط كانوا يكسبون عشرة دولارات في الساعة وكانوا يكتتبون في خطط 401 (ك). وكانت حمى

طرح البضائع في الأسواق Ipo (Initial public offer) fever في أوج احتدامها، فأفرزت العديد من أصحاب المليارات الناشئين (على الأقل على الورق). أما شغل أمريكا الشاغل فكان الحرب في ما كان يسمى يوغوسلافيا. وكان مكتب البريد يحتفل بإنتاج أول 427 مليون طابع من طوابع دافي داك ذاتية الالتصاق من قبل آڤيري دينيسون.

وكان زويلينغر، قبل إلقاء خطابه الافتتاحي، قد عمل على مدى أسبوعين متتاليين بمعدل 70 ساعة أسبوعياً مع زملائه للإعداد لأول محاكمة له في وزارة العدل.

عند هذه النقطة، كان زويلينغر قد عرف عن المواد اللاصقة ما يعرفه بعض العلماء. فقد كان باستطاعته أن يخبرك عن الفرق بين عالم فيزياء البوليمر، الأخصائي في علم تحول المادة، والخبير العادي في روائح الغراء. كان يعلم أن إنتاج لاصق واحد سيستهلك عشرين طبقة من المواد الكيماوية وأن شركة آڤيري كانت قد ابتكرت أكثر من 200 نوع من المواد اللاصقة. كما وكان على إلمام بمصطلحاتٍ مثل «التعاريج المعتمدة» و«السطح اللزج الملمس». وفي الأول من نيسان سنة 1999، أي بعد مضي سنتين على بدء عمله في وزارة العدل، وقف زويلينغر ليواجه هيئة المحلفين في مرافعته.

«هذه قضية تتعلق بالسرقة»، قال زويلينغر وهو يستعرض نظراتهم. كان قد خسر مرَّة في الانتخابات لمنصب «عريف صف» عندما كان في الصف الثاني الثانوي (وهكذا أصبح زويلينغر العملي نائب عريف بدلاً من ذلك) وكان مصمماً على ألا يكرر الهزيمة هنا. فبدأ بيانه باستعراض فحوى الدعوى التي رفعتها الولاية على يانغ وابنته. وكان ڤيكتور لي،

العالم الذي يعمل في شركة آڤيري دينيسون صانعة المواد اللاصقة، قد أمضى سبع سنوات وهو ينقل بعضاً من أكثر أسرار التكنولوجيا خصوصية بالنسبة للشركة إلى شركة تايوانية منافسة وهي فوربيلارز.

كان زويلينغر قد أخبر هيئة المحلفين عن لي وعن آڤيري دينيسون وكيف أن لي قد حضر للقاء يانغ في تايوان. «لقد غدا لي مسروراً لحصوله على معلومات قيمة لرئيس فوربيلارز ومتحمساً لمساعدة شركة تايوانية في تطوير صناعة اللواصق، ولذلك وافق الدكتور لي على الصفقة».

قام زويلينغر باستعراض قضية الادعاء وأصغى إليه المحلفون باهتمام. هنالك أفضلية لمن يبدأ أولاً. عادة ما تكون الأجواء متحركة وحيوية في بداية أية محاكمة. ويسيطر إحساس بوجود ثمرة كبيرة جاهزة للقطف.

بدا المحلفون في كامل أناقتهم ووجوههم الحليقة وحيويتهم الظاهرة. إلاَّ أنهم ومع سير المحاكمة كانوا مضطرين ليجهدوا أنفسهم ويستمعون إلى كميات هائلة من المصطلحات المبهمة عن اللصاقات الغريبة إضافة إلى تفاصيل حياة لي وأوقاته.

الآن، وعلى أية حال، ها هو زويلينغر الجريء المقدام هنا. وعد المحلفين بأنه سيقدم لهم الدليل الذي يثبت بأن يانغ وابنته قد تسلما عن سابق معرفة تقارير قيِّمة وغيرها من المعلومات من لي لقاء 160,000 دولار. وقال بأنه سيثبت قيام يانغ وابنته بالتخطيط لسرقة آڤيري عن طريق الاحتيال؛ ليست سرقة معلومات سرية ذات ملكية خاصة، وإنما أيضاً «الخدمات الشريفة التي كان يقدمها الدكتور لي». الذي قد يتبين لهيئة

المحلفين، كما يعتقد زويلينغر، على أنه في «موقف دفاعي» وأنها ستجده «عنيداً» و«غير وفي» و«مثير للشفقة». عندما تستمعون إلي [لي] وهو يخبركم عن شعوره بالزهو لكل ذلك الاهتمام الذي أحيط به من قبل المتهمين وفي تايوان، وبأنه كان فخوراً لاعتباره رجلاً مهماً هنالك في بلده، وأنه كان فخوراً لتحصيله مبالغ إضافية من المال لعائلته، قد تحبونه أو لا تحبونه. هذا ما يقوله زويلينغر. كذلك لفت الانتباه إلى شريط الڤيديو الذي يظهر بأن يانغ وابنته «قد تآمرا وحاولا الحصول على سر تجاري يخص شركة آڤيري دينيسون» ويتعلق بطلب براءة اختراع.

عندما تشاهدون شريط الڤيديو على الشاشة الكبيرة ورائي، وتشاهدون [ڤيكتور لي] يقدم هذه الوثائق السرية، وسترون بي. واي. يانغ يمد يده إلى جيبه ليتناول سكيناً ليقتطع أجزاء من الوثائق التي تسلمها من لي ممهورة بعبارة «آڤيري دينيسون» أو اقتطاع أسماء موظفين في هذه الشركة. وستشاهدونه يعطي الدكتور لي هذه القصاصات المقتطعة.

توقف لبرهة، ثم قام بما يقوم به كل محامي ادعاء جيد. أخبر هيئة المحلفين عما يتوقعه منهم. لا يمكنك أن تطلب من اثني عشر شخصاً غريباً إرسال رجل وامرأة إلى السجن ما لم تحدق في أعينهم مباشرة وتقول: «بعد أن تشاهدوا أشرطة الڤيديو، وتستمعوا لأقوال الدكتور لي، وتقوموا بمراجعة الوثائق والاطلاع على كافة الأدلة في هذه القضية، سوف نعود للمثول أمامكم وسنطلب منكم رد قرارات الاتهام ضد المتهمين، بي. واي. يانغ وَسالي يانغ والشركة التي عملا لصالحها وقاما بإدارتها، أي فوربيلارز، في ما يتعلق بكافة التهم الموجهة ضدهما في هذه القضية».

كانت لوك تشاهد أداء زويلنغر من مقعد الدفاع بترفع وازدراء. وبعد سلسلة من التعليقات المرحة الارتجالية قالت:

«سيداتي سادتي. أنا هنا لأقول لكم بأن الأدلة ستُظهر بأن القضية التي استمعتم للسيد زويلينغر يتحدث عنها للتو، ونفس القضية التي ستستمعون إلي وأنا أتحدث عنها الآن، إنما هي مستندة كلياً إلى الدليل الذي ستصغون إليه من أحد الشهود. ذلك الشاهد هو ڤيكتور لي. مارك زويلينغر ليس شاهداً وهو لا يعلم وهو يقف هنا اليوم إذا كان ما يخبركم عنه حقيقياً. فهو لم يتواجد هناك ولم يشاهد ما حصل. لم يكن يعلم بذلك عندما كان يحدث. إذ عليه الاعتماد على ڤيكتور لي».

وكانت لوك قد وضعت مسودَّة حديثها مع لي بمثابة مسمار التثبيت الأخير بالنسبة لقضيتها لاحقاً. كان عليها أولاً مهاجمة شخصيته. وحالما تنتهي من ذلك، كانت تريد من كل محلف أن يحلل كل كلمة قالها مخبر الحكومة النجم. وما لا يقل أهمية عن ذلك هو الطريقة التي قالها بها. كانت لوك تريد منهم التحديق في عيني لي بحثاً عن أي تقلصاتٍ عصبيةٍ أو أنامل مرتعشةٍ متململة أو شحوبٍ أو امتقاعٍ في لون الوجه. كانت تريد منهم أن يفترضوا بأن لي سيقوم بمحاولة للكذب. هذا سيجعل الأمر أكثر روعةً لاحقاً خلال المحاكمة عندما سيطلق مستشارها القانوني في الجريمة، دوبلبير، ذلك الدليل على المنصة. وطلبت لوك من هيئة المحلفين أن تأخذ بالاعتبار بعض الأسئلة المهمة عندما يتعلق الأمر بڤيكتور لي. هل كان لديه سبب للكذب؟ هل هناك أدلة أخرى من مصدر آخر غير لي يمكن أن تؤكد مزاعمه؟. وقبل أن تغادر قامت بمهاجمة

مصداقية لي للمرة الأخيرة في حال عدم تمكنها من بلورة الموضوع بما فيه الكفاية في المنزل.

«سبق وأن استمعت للسيد زويلينغر يلتمس العذر للسيد لي ويخبركم سلفاً بأنكم قد لا تصدقونه، قد تجدونه متعاطفاً أو غير متعاطف. وما أعتقد أني سمعته من السيد زويلينغر أيضاً هو أنه قد سبق لڤيكتور لي وأن كذب على آڤيري في مناسبات عدة. حسن». إذا كان ڤيكتور لي قد كذب على آڤيري فكيف لنا أن نصدّق بأنه يخبر زويلينغر بالحقيقة؟ ستظهر الأدلة بأنه لدى ڤيكتور لي العديد من الأسباب التي تدفعه إلى الكذب وأنه لا توجد هناك أدلة مستقلة، وها هو السيد زويلينغر قد ذكر للتو أن لي لم يكن نزيهاً.

وانتقلت لوك إلى نقطتها الثانية؛ ألا وهي الكتب. كان ڤيكتور لي مستشاراً يتكلم نفس اللغة التي يتكلمها يانغ وابنته، ليس فقط الماندرينية والتايوانية وإنما لغة الغراء أيضاً ـ لقد أعجبت شركة فوربيلارز بڤيكتور لي جداً إلى درجة أنها تعاقدت معه على تزويدها «بالمعلومات»؛ «المعلومات العامة» معلومات من الصعوبة بمكان الحصول عليها، على الأقل سنة 1989 في تايوان. قالت لوك: «حيث لا يوجد أمازون. كوم أو معلومات مباشرة سهلة، أو كتب متوفرة في المكتبات كما هي عليه في هذا البلد. «لقد تم التعاقد مع لي بهدف التعليم لأنه كان أرخص بالنسبة إلى فوربيلارز أن تتعاقد مع لي من أن ترسل شخصاً ما إلى الولايات المتحدة لجمع الكتب التي كان لي قد استخدم بعضاً منها أيام كان طالباً، والمجلات ووثائق الأبحاث وغير ذلك من المعلومات العلمية العامة». كانت مرافعة هادئة ولكنها كانت تعلم بأنها ستتصاعد لاحقاً، عندما يتم

استجواب لي من قبل دوبلبير وعندما يعمد الدفاع لإفراغ كوم من المواد على طاولة الأدلة أمام هيئة المحلفين ـ ما يقارب ستين كتاباً كان لي قد أرسلها إلى تايوان وكانت فوربيلارز قد صرفت له ثمنها؛ كتب حول مواضيع مثل علم البوليمر وعلم تحوّل المادة.

«ليس هنالك على الإطلاق من سبب يدفع للاعتقاد أن العلاقة كانت أكثر من مجرد علاقة يمكن لأية شركة أن تقيمها مع أي مستشار خارجي»، تابعت لوك قائلة. «إن ما يدعو إلى الاستغراب هو أن زويلينغر قد تكتّم على علاقة أخرى كاملة وهي أنه كانت لڤيكتور لي علاقة مع شركة فوربيلارز، ولكن كذلك فعلت آڤيري...»

تململ زويلينغر في مقعده بانزعاج. أتراه سمعها على النحو الصحيح؟ وهل كانت لوك تحاول تمرير قصة المشروع المشترك بمداخلتها المفتوحة، كان هذا تجاوزاً للحدود بشكل واضح. وكان القاضي مدركاً أن زويلينغر لم يكن راغباً بالاعتراض. هناك عرف يقضي بألاّ يعترض أحد طرفي الدفاع أثناء المرافعات الافتتاحية لأن ذلك سيؤدي إلى تعطيل مجريات المحاكمة. وحيث إن الطرفين كانا عرضة للهجوم، فقد كانت مجرد مجاملة صمدت في وجه اختبار الزمن.

خلال مسيرة العلاقة بين ڤيكتور لي وفوربيلارز، كانت هناك علاقة بين آڤيري وفوربيلارز»، تابعت لوك قائلة، «في الحقيقة إنها بدأت قبل علاقة ڤيكتور لي. كان نقاشاً حول الدخول في مشاريع تجارية مشتركة في الصين». لم يكد زويلينغر يصدق أذنيه عندما صرخ قائلاً: «اعتراض». لقد حددت هذه المواجهة المحتدمة الاتجاه العام لسير بقية مراحل المحاكمة.

وفي الوقت الذي وضع فيه ڤيكتور لي على منصة الشهود، كان كل شخص في قاعة المحكمة ـ القاضي إيكونومس في يانغستاون، والمحلفون والمحامون والحجاب والمراسلون والكتَّاب والجمهور والصحافيون ووكلاء شركة آڤيري للدعاية والإعلان ـ كلهم شعروا بالقرف والاشمئزاز من السؤال المؤلف من سبع كلمات: «حضرتك، هل بوسعنا الاقتراب من منصة القضاء»؟ لقد وصلت الأمور إلى منتهى السوء عند إحدى مراحل المحاكمة وذلك بعد أن طلب محامي الدفاع دوبلبير عقد اجتماع آخر جانبي بين القاضي ومحاميي القضية. فأجابه القاضي إيكونومس مازحاً: «أتحاول تصفية حساباتك معي الآن؟»

ولكن المحامين من كلا الجانبين كانوا مذهولين للعدد الكبير غير الاعتيادي للاجتماعات الجانبية العدائية. بعد مضي أسبوع على المحاكمة كانت تقال بعض النكات اللاذعة التي لا تنتهي. لقد قام الدفاع بتفنيد كل جزء من أجزاء الدليل. أما أعضاء جهة الادعاء فاتهموا الدفاع بمحاولة التمويه المقصود. وكان القاضي يتجاوز المشاجرات اليومية بحركة هادئة ودائمة من يده، اللهم باستثناء الموجات الانفعالية التي كان يرى أنها خرجت عن نطاق السيطرة. لقد أعطى كلا الجانبين مجالاً واسعاً لطرح وجهات النظر القانونية ومناقشة كيفية وضع الأسس القانونية التي تتلاءم وكل دليل من الأدلة. كان هنالك أكوام من الأدلة ما أدى إلى إبطاء مراحل سير المرافعات إلى درجة كبيرة. أما رودولفو أورجاليس الذي كان مكلفاً بالتعامل مع الأسئلة المباشرة للحكومة والموجهة إلى لي، فكان يرى أن هذا التعطيل لإجراءات سير المحاكمة كان يتسبب في خروج هيئة المحلفين عن طورها.

عندما قدمت الحكومة شريط الڤيديو لكي يقوم لي بسرد حكايته لهيئة المحلفين، عمد أورجاليس إلى التدخل بسؤال واحد فقط قبل أن يعترض دوبلبير ويطلب الاقتراب من منصة القضاء. وكان الدفاع قد بذل كل ما يستطيع من جهد لاستبعاد لي والشريط من المحاكمة. فزعموا، من خلال استدعاءات متعددة، بأن عملية مكتب التحقيقات الفيدرالي التي هدفت إلى الإيقاع بيانغ وابنته لم يكن ينبغي أن تحدث على الإطلاق، لأنه لم يسبق وأن أرسل لي إلى يانغ مطلقاً وثيقة آڤيري السرية التي ضبط وهو يحدّق بها. وزعم الدفاع بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أوقع بيانغ وابنته. لقد عمد إلى استبعاد شهادة لي كلياً مدّعياً بأنه كان واقعاً تحت الضغط والإكراه من قبل شركة حاقدة هي آڤيري ومكتب تحقيقات تواق إلى الانتقام. على أية حال، لو أن لي قد شهد ضد شركة آڤيري لقامت الأخيرة بتعليق اتفاقها معه وتغريمه بملايين الدولارات من خلال قضيتها المدنية ضد فوربيلارز. وكان العقد يتضمن فقرة تنص على أن لي: «عليه أن يتعاون بشكل كامل مع شركة آڤيري دينيسون في التحقيقات التي تجري بشأن الحقائق والظروف والدرجة والآثار الناجمة عن سرقة أو اختلاس معلومات آڤيري دينيسون السرية وأسرارها التجارية. تعاون من هذا النوع يشمل، ولا يقتصر، على الكشف الكامل والصريح والصادق لكافة الحقائق التي يعرفها وتتعلق بمثل هذا الاختلاس، وتتطلب تقديمه لآڤيري كافة الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة والإدلاء بشهادة كاملة وصريحة وصادقة حيال مثل هذا الاختلاس في أي دعوى مدنية كانت أم جنائية، وأياً كان مكان إقامتها وإذا ما كانت ناشئة عن أو ذات صلةٍ بما سبق ذكره».

احتج الدفاع على أن لي قرأ الاتفاق بطريقة كانت تتطلب منه قول الحقيقة طالما أنها في صالح آڤيري. أراد دوبلبير أن يجعل من الصعب على الادعاء الحصول على الڤيديو عن طريق شهادة لي. «كل هذا مجرد تركيبة»، قال لي. «لكي يشرح ڤيكتور لي ما كان يشير إليه، عليه أن يبدأ كل جواب [بـ] «كنت أقرأ سطوراً لقنني إياها مكتب التحقيقات الفيدرالي حيث إن كل ذلك كان مجرد تركيبة مفبركة لنبدأ بها». لقد اعترض على تجاوز ڤيكتور لي للحقائق وتقديم تفسيراته الشخصية حول الشريط في الوقت الذي ينبغي فيه للشريط أن يتحدث عن نفسه. ليس المهم ما قصد لي قوله أو فكر به أو قام بتنفيذه، وإنما المهم ما كان قد قام به وقاله في الشريط.

«لم أسأله حتى سؤالاً واحداً بعد»، قال أورجاليس محتجاً في ظهورٍ نادرٍ له في أحد الاجتماعات الجانبية.

«حسن» لقد كان الشغل الشاغل خلال العاصفة الأخيرة التي أثيرت.

«إنه لا يملأ الفراغات، إنه يدلي بشهادة فقط»، قال القاضي. «الشريط هو قرينة مستقلة، وهو أيضاً يدلي بشهادة. بإمكانه أن يشهد على ما جرى».

«يجب ألا يسمح بهذا الشريط»، قال كاسكاريلا.

«إن كان لي يشرح شيئاً قاله، فليست هذه شهادة على ما جرى»، قال دوبلبير.

«لا أعتقد أنه يشرح، أنه يعبّر فقط»، قال إيكونومس. «هيا، تابعوا، سأسمح بذلك».

بينما قام زويلينغر بتشغيل جهاز الڤيديو وتقديم الشريط إلى المواضع الدقيقة المرقَّمة، قام أورجاليس باستخدام لي لإخفاء يانغ وابنته. كانت هذه نقلة حاسمة في سير المحاكمة، إذ كان (شريط) الفيديو أفضل الأشياء التي تلت واستخدمت كشاهد عيان.

لقد تمكن المحلفون من مشاهدة ما جرى حقيقة وتمكنوا من رؤية كل حركة بأم أعينهم. استطاعوا مشاهدة الكيفية التي كان لي يتواصل بها مع يانغ وابنته. استطاعوا رؤية الجريمة لحظة ارتكابها. لقد شاهدوا بأن يانغ وابنته كانا يعرفان مسبقاً بخطأ ما كانا يقومان به وقاموا باستنتاجاتهم الخاصة. كان الادعاء يخطط للحصول على أكبر قدر من المنافع من هذه العملية. وأوقف زويلينغر الڤيديو عند الساعة 30 : 50 : 13

«ما كانت تلك الوثيقة التي سلمتها إلى بي. واي. يانغ عند هذه النقطة من الشريط؟» سأل أورجاليس لي، الرجل المنسي في غمرة هذا الهرج والمرج.

«كانت براءة اختراع غير مبتوت بأمرها أعطاني إياها [عميل مكتب التحقيقات الخاص] مايك بارثولوميو في صباح ذلك اليوم نفسه»، قال لي:

«ومن كان مقدِّم طلب البراءة ذاك؟».

«أعتقد أنها تخص آڤيري» قال لي. وقدم زويلينغر شريط الڤيديو إلى الأمام ثم توقف. لم تكن العيون مركِّزة على صور سالي وبي. واي. يانغ على الشاشة بقدر ما كانت مركزة عليهما داخل قاعة المحكمة.

«دكتور لي»، خاطبه أورجاليس «هلاَّ أخبرتني عن الشيء الذي كان

يشير إليه بي. واي. يانغ على الوثيقة التي تحملها سالي عندما قال: «اقتطعي ذلك الجزء؟».

«كان يشير إلى العلامة السرية والملاحظة واللواصق»، قال لي.

وبعد توجيه عدد من الأسئلة الأخرى، قام القاضي إيكونومس برفع الجلسة لذلك اليوم. وتابع أورجاليس وزويلينغر الضغط يوم الاثنين الذي تلى.

«هل المستندات القانونية للحكومة ذوات الأرقام 75، 76، 77، 78 هي نسخ دقيقة وصحيحة للوثائق على النحو الذي قدمتموها فيه للمتهمين يوم الرابع من أيلول/ سبتمبر لسنة 1997؟» سأل أورجاليس لي. «نعم»، قال لي معترفاً ببراءة الاختراع وخطة التوسع الآسيوي التي تم استخدامها كطعم في العملية. «لو ركزت انتباهك، دكتور لي، على مستند الحكومة القانوني رقم/ 75/ ، فهل كانت هذه الترويسات موجودة هنا على مثل هذه الفورما عندما قدَّمت الوثائق للمتهمين، قائمة التوزيع هذه على سبيل المثال؟».

«نعم».

«بالنسبة إلى المستند الحكومي رقم/ 76/ ، هل كان شعار آڤيري واللصاقة السرية موجودين على المستند/ 76/ عندما سلمته للمتهمين في أيلول/ سبتمبر 1997؟».

«نعم».

«وماذا بشأن هذه الترويسة هنا، «سري للغاية»، هل كانت موجودة هناك؟».

«نعم». وأرجع زويلينغر الشريط إلى الوراء لمسافة دقيقتين. عندما شاهدت لوك ما كان على الشاشة، تحاشت النظر إلى عيني دوبلبير، لقد كان أمراً صعباً. سأل أورجاليس الدكتور لي قائلاً: «هل كان بإمكانك، من الجهة التي كنت تجلس فيها في الغرفة يوم 4 أيلول/ سبتمبر 1997، أن ترى ماذا كان بي. واي. يانغ يحمل في يده في تلك اللحظة؟.

«لقد كانت سكين جيب»، قال لي.

«دكتور لي، هل بوسعك أن ترى ما كانت سالي تفعله بهذه الوثائق؟»

«عفواً حضرة القاضي، اعتراض» تدخل دوبلبير قائلاً: «على صيغة السؤال».

«الاعتراض مرفوض».

«كانت سالي تقتطع جزءاً من الوثيقة بناء على طلب بي. واي. يانغ». أعيد تشغيل الشريط ثم إيقافه. صورة خطيرة، فسؤال خطير، فجواب خطير. ومن ثم أعيد تشغيل الشريط وتم إيقافه. صورة خطيرة بسؤال خطير آخر. جواب خطير آخر. وتظاهر دوبلبير بعدم الانزعاج من ذلك. وقدَّمت لوك مساعدة صامتة لموكلها. ولزم كاسكاريلا الهدوء. تأمل يانغ وابنته الأجواء حولهما بينما تابع أورجاليس ولي وزويلينغر مواجهتهما بالأدلة.

«من طلب منك اقتطاع تلك القصاصات؟ سأل أورجاليس.

«بي. واي». قال لي.

الطريقة التي قالها بها أعطت الانطباع وكأن «القضية قد انتهت».

لم تكن جميع مراحل المحاكمة متسمة بهذه الدراما المثيرة للغاية رغم أنها تركت آثارها على كلا الطرفين. وما يلاحظ أكثر من غيره هو ذلك التغير الذي ظهر على لي عندما شرع دوبلبير باستجواب عالم فيزياء البوليمر المسربل برداء من الخزي والعار. فبدلاً من العرقلة والإعاقة، خرج دوبلبير ولوك بالانطباع المميز الذي أفاد بأن لي كان يحاول مساعدة يانغ وابنته. وبالنتيجة قاما بتحويل مسار استراتيجيتهما من محاولة طمس شخصية لي والتشكيك بمصداقية شهادته إلى اعتباره شاهداً صديقاً، منتزعين منه معلومات ستؤدي إلى تقويض موقف الحكومة.

بدأ دوبلبير استجوابه بإدخال نحو ستين كتاباً إلى مجموعة الأدلة حيث قام لي بهدوء وروية بالتعرف إلى كل كتاب منها على حدة. كان تقريباً تواقاً للاعتراف بأنها كانت متوفرة في معظم مكتبات الجامعة.

وأعلم لي المحكمة أيضاً بأنه لم يسبق أبداً ليانغ أن طلب منه أسراراً تجارية عن آڤيري أو أن أحداً من مكتب التحقيقات فتش منزله يوماً بحثاً عن وثائق ذات صلة. عوضاً عن ذلك، فقد استغرق الأمر من لي أسبوعين لينقل سجلاته إلى العميل بارثولوميو في مقر آڤيري الرئيسي فاسون رول. ونتيجة لذلك، لم يكن هنالك أي نظام وصاية متسلسل للأدلة ما يشير إلى عمل استجوابي غير نزيه من جانب أعضاء مكتب التحقيقات الفيدرالي. كانت جهة الدفاع ستحتج على أن الادعاء لم يتمكن آنذاك من ضمان نزاهة الأدلة. كيف عرفوا أن أية وثيقة سلمها لي إلى أعضاء مكتب التحقيقات كان قد تم استلامها من قبل يانغ وابنته وبنفس الحالة؟

وأما ما يشكل خطورة أكبر مع موقف الحكومة فكانت شهادة لي على جان (جونغ) غو، عالم فوربيلارز الشاب الذي قامت شركة آڤيري

بتجنيده لمصلحتها سنة 1996. كان الشخص الذي قام في البداية بإبلاغ آڤيري عن نشاطات لي ما شكل الدافع لكافة خطوات آڤيري اللاحقة. وزعمت الحكومة بأن لي كان قد اتصل بيانغ ليحذره من التعاقد الوشيك الذي سيتم مع غو، خوفاً من أن يعمد عالم فوربيلارز السابق إلى محاولة كشف حقيقته.

كانت نسخة لي مختلفة إلى حد كبير. وقال إنه كان قد اتصل بيانغ ليخبره بكل بساطة بأن غو كان يتقدم لوظيفة وأن من المحتمل حضوره إلى شركة آڤيري لإجراء مقابلة (كان لي، إلى جانب كل شخص آخر في قسمه قد تلقى نسخة عن سيرة غو الذاتية). عاود يانغ الاتصال بعد ساعة مخبراً لي أنه بموجب العقد الذي وقعه مع الشركة فإن غو يمنع من الحصول على أي عمل في شركة آڤيري. كان ذلك هو المطلوب لحث يانغ على توجيه رسائل تهديد لشركة آڤيري. ولكن كان من الواضح أن يانغ لم يكن يحاول حماية الستار الذي يتستر لي خلفه، فقط كان يريد أن يمنع منافساً عتيداً من التعاقد مع موظف على دراية ببعض من أثمن أسرار فوربيلارز الصناعية.

وفي اليوم التالي لاستجواب دوبلبير ألقى لي بالقضية في أتون من الهياج الشديد حيال مسألة تافهة. وكان الدفاع قد أضاف إلى مجموع الأدلة رسالة «كان لي قد أرسلها إلى يانغ وابنته بعد أن أزيلت منها العلامات السرية». والعلامات التي تشير إلى عبارة «سري للغاية» قد أزيلت من قبلك، أليس ذلك صحيحاً؟ سأل دوبلبير لي.

«نعم».

«متى أزيلت؟» سأل دوبلبير وهو واثق سلفاً من الإجابة.

«قبل إرسالها» قال لي معترفاً. سأل دوبلبيير لي عن نسخة الرسالة التي كان يحتفظ بها في المنزل؛ النسخة التي سلَّمت إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي.

«النسخة التي تحمل علامات السرية»، قال لي. وسأل دوبلبيير لي فيما إذا كان قد سبق له وأخبر مكتب التحقيقات بأنه كان هو من قام بإزالة علامات السرية عن الرسالة. «لم أُسأل عن ذلك مطلقاً»، قال لي. «لم يسألوا مطلقاً؟» كرر دوبلبيير قائلاً. كان ذلك إسقاطاً مروعاً غير أنه لم يشكل أية مفاجأة لدوبلبيير الذي كان على علم بذلك منذ أسبوع عندما قام باستجواب لي من دون وجود هيئة المحلفين. كان يدرك أنه إذا ما أحسن استخدام أوراقه فإنه سيلقي بظلال الشك على كل قرينة من القرائن التي كان لي قد قدَّمها من منزله من أجل محاكمته والتي شكلت الدليل لثماني عشرة فقرة اتهامية من أصل إحدى وعشرين.

«إذاً ما تقوله هو أنه على الرغم من كافة النقاشات التي أجريتها في آذار/ مارس 1997 مع العميل الخاص بارثولوميو، فهو لم يسألك يوماً عما إذا كانت الوثائق التي تقدمها له هي نفسها الوثائق التي أرسلتها إلى شركة فوربيلارز أم لا؟» سأل دوبلبيير.

«هذا صحيح».

«متى كانت أول مرة سألت فيها عن تلك الوثائق؟

«في وقت ما من الأسبوع الماضي». في هذه القاعة.

كان دوبلبيير يريد التحقق من أن كل واحد من المحلفين كان مدركاً

لأهمية هذه اللحظة. أوجز القضية مرة أخرى «إذاً، ما تخبرنا به هو أنه مذ بدأت هذه القضية في آذار/ مارس 1997، كانت أول مرة يسألك فيها شخص من قبل الحكومة فيما إذا كانت الوثائق المرسلة إلى فوربيلارز تحمل ذات الشكل الذي تحمله الوثائق التي سلمتها إلى مكتب التحقيقات هو يوم الثلاثاء أو يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي؟»

وقوطع لي بموجة من الاعتراضات من جانب الحكومة. وكان من دواعي سرور دوبلبير البالغ أن يعيد صياغة السؤال. والآن، لم يعد هناك ثمة سبيل أمام أي من المحلفين لأن يخفق في فهم مجريات الأمور.

«هل سبق لك في أي وقت قبل الثلاثاء أو الأربعاء وأن أخبرت الحكومة بوجود وثائق معينة ومن ضمنها المستند القانوني للحكومة رقم/ 7/ والتي كانت عندما أرسلتها إلى فوربيلارز في حالة مغايرة للحالة التي كانت عليها عندما سلمتها لمكتب التحقيقات الفيدرالي؟».

«كلا، لم أُسأل عن ذلك».

وفي النهاية، استبعد القاضي ثماني عشرة فقرة اتهامية ضد يانغ وابنته من أصل إحدى وعشرين بما في ذلك أخطر التهم الموجهة إليهما والمتمثلة بغسل الأموال والتي تقضي عقوبتها بالسجن لمدة تصل إلى عشرين عاماً. ترك تهمة واحدة تتعلق بالاحتيال من خلال الرسائل وتهمتان تتعلقان بانتهاك قوانين السرية التجارية للبلاد والتي تصل عقوبتها إلى عشر سنوات في السجن. عندئذٍ، عادت هيئة المحلفين عن قرارها الاتهامي «من بينها التهم الثلاث، في ما يتعلق بتهمة الاحتيال من خلال الرسائل

البريدية، وجدت هيئة المحلفين بأن كلاّ من المتهمين في هذه القضية كان غير مذنب».

تنهد الدفاع تنهيدة جماعية خفيفة تنفسوا من خلالها الصعداء. وتابع إيكونومس قائلاً: «في ما يتعلق بتهمة التآمر للسطو على أسرار تجارية، وجدت هيئة المحلفين بأن كلا المتهمين مذنب». وحكم ايكونوموس على بي. واي. يانغ في جلسة لاحقة بستة أشهر إضافية في منفى كليڤلاند وأعطى سالي حكماً مع وقف التنفيذ كما وغرّم شركة فوربيلارز بمبلغ خمسمائة مليون دولار، وهي أقصى غرامة ينص عليها القانون التشريعي. وبذلك انتهت أول محاكمة تشهدها أمريكا بموجب قانون الجاسوسية الاقتصادية لسنة 1996.

«لقد أسرت آڤيري الملك»، تقول لوك بمرارة. «فوربيلارز هي شركة من رجل واحد، وطالما أن بي. واي محتجز في كليڤلاند فقد شرعت آڤيري في غزوها للصين».

وبدأت المحاكمة المدنية في كانون الثاني وبات قرار هيئة المحلفين استنتاجاً سابقاً، بما أن القرار الاتهامي في القضية الجنائية قد تم أخذه بالحسبان. وبات لدى يانغ وابنته مدّعى عليه ومتضامن جديد هو ڤيكتور لي الذي عوقب من قبل آڤيري على مساعدته وتشجيعه الدفاع خلال المحاكمة. وكوفئت آڤيري بمبلغ 40 مليون دولار.

وفي أواخر شباط/ فبراير 2000، وبعد ثلاثة أسابيع، أصدرت آڤيري دينيسون بياناً صحفياً أعلنت من خلاله أنها ستستثمر أكثر من 40 مليون دولار لتوسيع نطاق عملياتها في الصين.

«في مؤتمر صحفي في شنغهاي في الصين قال أحد كبار مدراء آڤيري دينيسون إن الشركة ستقوم ببناء ثلاث منشآت جديدة في الصين خلال السنتين المقبلتين وإنها ستقوم بتوسيع منشآتها التصنيعية الحالية في كونشان وافتتاح مركز للتدريب المهني للعاملين في مجال طباعة اللواصق والعاملين في مجال الصناعات التحويلية» كما أفاد البيان.

obeikandl.com